الاصل لا لاخراج غير المنصرف مطلقا كما هو الظاهر بل يجاب بانه لما علم غيره اخذ له سابقا
ذكرها فيما بعد ببيان اعرابها ان قيل قد تبين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان
ينبغي ايضا ان يكتفي بذلك ولا يحتاج بتقييد الانصراف ههنا احترازا عنه لئلا يقع غلط
اجيب بان تلك الاشياء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر لا ينضبط فاحتيط في الاحتراز عنه
لئلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بادنى شيء اذ ليس الاعتناء بها
كالاعتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب بحسبها قوله وجمع المكسر المنصرف انما
لم يقل فالمفرد وجمع المكسر المنصرف لانه قصد نوع تقريب من التنبيه بالمفرد لانه يلزم الفصل بين الصفة
والموصوف بها بالاجنبي حينئذ وهو المكسر او التوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا لان نظام
الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يأبى عن ذلك ولو سلم يأبى عن توهم التغليب يأبى
عن توهم ما في المذكور فيكون من قبيل قوله تعالى حسنت مرتفقا في مقابلة قوله
تعالى ساءت مرتفقا قوله الذي لم يكن الواحد سالما الاظهر ان يقال الذي لم يكن ملحقا
باخر واحده واو ونون ولا الف وتاء ليظهر خروج مثل سنون وضربات عنه ويظهر دخول
فلك جمعا لفلك فيه ايضا ثم ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لخفتها ولانها ابعاض
للحروف وفيه انها ليست ابعاضا الا توهما ولو سلم فذلك يقتضي لاصالة بحسب الذات
لا بكونها علامة قوله والفتحة نصبا قال قدس سره في الحاشية هذا التركيب
من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور اعني عطف
محمد انتهى وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا والعامل
فيه

فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحالها وذلك
ان لا يقدر بتقدير الاعراب في نظم الكلام فان ملاحظته كافية في كونه عاملا وكذا ايضا ان
يجعل عاملا بما هو عامل في الظرف المستتر فيه ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس
سره في الحاشية على معنى انه اعراب هذا القسم بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا
بالضمة اعرابا رفعا وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى فذلك يقدر على معنى الملاحظة
للاعراب سواء كان في حالة المصدر او الفعل وسواء قدرها في نظم الكلام او لم يقدر ولا
يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلث رفعا ونصبا وجرا على تقدير
الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب كذي هو كرفع ونصب وجر اذا تلبس بالضمة
والفتحة والكسرة وكان ذلك الملابسة من قبيل ملابسة الكلام للمعنى
وافادة ذلك قوله جمع المؤنث السالم قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن اقسام الاسم
المعرب لشبهه بالفعل وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر حملا ما للاصل
من جمع المؤنث ولان جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف المؤنث
ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا بالقسم الاول لانه مقابل للاول ومناسب
للثاني في الاعتبار الجر الاول وما مقابل للثاني باعتبار الجر الثاني وليكون ذكرهما على ترتيب
ذكر مقابلهما قال قدس سره في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع المنتهى لا المجرور
على انه صفة للمؤنث حتى المعنى المؤنث الذي سلم عن التغير اذ الجمع وجاز نوعها صفة
اذ في الكلام عند الجمهور لانها في وجه من التعريف عندهم واما عند المبرد وغيره فيجوز